



الخطأ في قياس التقدم: النمو الاقتصادي ونقاده ستيغن جيه ماسكورا

وليد العبري *

قلة من الأفكار في القرن الماضي كان لها تأثير مالي وسياسي وحكومي أوسع من تأثير النمو الاقتصادي. إن الاعتقاد السائد بأن النمو الاقتصادي اللامتناهي، وفقاً لقياس الناتج المحلي الإجمالي، ليس ممكناً فحسب، بل هو ضروري في الواقع لازدهار الحضارة، ويظل هدفاً سياسياً قوياً وطموحاً للكثيرين.

المفهوم - خاصة حول كيفية احتساب الإنفاق الحكومي في الناتج القومي الإجمالي - كان من الممكن أن يكون مفيداً لفهم أصول المفهوم بشكل أفضل. يتناول الفصل الثاني الصعوبات التي واجهتها بريطانيا العظمى وفرنسا في محاولتهما قياس الناتج القومي الإجمالي في مستعمراتهما، التي كانت ستصبح دولتين مستقلتين في الستينيات. وتتمثل المشكلة الرئيسية في أن اقتصادهم كان يعتمد في الغالب على أنشطة الكفاف، والتي لا يمكن تقديرها بشكل كاف، حيث لم تكن هناك معلومات رسمية عن الكميات المتداولة وأسعار السوق غائبة. يركز الفصل الثالث على الاعتراضات على ما يسميه ماسكورا نموذج النمو، أي الرأي القائل بأن النمو الاقتصادي، الذي حدده الناتج القومي الإجمالي، هو «مرغوب فيه وحتمي وغير محدود أساساً». مؤيدو هذا الرأي يرون أن الناتج القومي الإجمالي هو مؤشر رئيسي على الرفاهية. يناقش الفصل نوعين من الانتقادات: انتقادات ببنية واجتماعية. تظهر الانتقادات البيئية أن الناتج القومي الإجمالي لا يعكس تدهور البيئة، وأن التركيز على النمو الاقتصادي سيؤدي إلى استنفاد الموارد والتلوث. يجادل النقاد الاجتماعيون بأن التركيز على النمو أنتج مجتمعا يتميز بالانشغال بالإنتاجية والنزعة الاستهلاكية، مما سيعيق في النهاية حرية الإنسان. حتى إلى درجة أكبر، فإن الناتج القومي الإجمالي ليس مناسباً لبلدان العالم الثالث لأن نمو الناتج القومي الإجمالي غالباً ما يكون مصحوباً بمستويات متزايدة من عدم المساواة، ولا يضمن تنمية أي بلد. أثار بعض الاقتصاديين اعتراضاً مباشراً على نموذج النمو قائلين إن السعي لتحقيق النمو الاقتصادي كان مضللاً. كان الاقتصادي الروماني نيكولاس جورجيسكو روجين شخصية رئيسية في هذا الرأي، من خلال إظهار أن النظرية الاقتصادية القياسية لا

القومي الإجمالي في السياسة العامة، لقياس مستوى النشاط الاقتصادي لبلد ما، ويستكشف الاعتراضات الرئيسية على هذا المفهوم. من أهم أفكار هذا الكتاب أنه على الرغم من كونها أساسية في تقدير مستوى النشاط الاقتصادي لبلد ما وتطوره الاقتصادي، إلا أن مفاهيم الناتج القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي (GDP)، كانت عرضة لاعتراضات عديدة. في الوقت نفسه، يوضح الكتاب أن اختيار استخدام الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر اقتصادي رئيسي، وتعريفه الفعلي ليس اختياراً خالياً من القيمة، بل هو اختيار محمل بالعواقب المعيارية المهمة، حيث يُنظر إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي على أنه الأكثر أهمية. معيار هام للتقدم الاقتصادي. المؤلف لديه نهج خال من القيمة يركز على الوصف التاريخي للمفهوم وعلى الاعتراضات عليه. ومع ذلك، فإن النهج الكامل للكتاب، يقود القارئ إلى فكرة أن المفهوم الذي قد يبدو استخدامه حتمياً هو مجرد تعبير عن كيفية تصور الاقتصاديين من فترة تاريخية معينة للنظام الاقتصادي وتقدم المجتمع. تركز الفصول الستة من الكتاب، بترتيب زمني، على ست حلقات في تاريخ الناتج القومي الإجمالي، من إنشائه وإدخاله في الإحصاءات الوطنية إلى الاعتراضات المقدمة في نهاية القرن العشرين. يعرض الفصل الأول أصول مفهوم الناتج القومي الإجمالي، وكيف بدأ استخدامه كمؤشر على مستوى النشاط الاقتصادي. يبدأ الفصل بعرض موجز للمؤشرات المستخدمة قبل الثلاثينيات في الإحصاءات الاجتماعية، وتلك التي تم إنشاؤها لقياس مستوى المعيشة. ثم يركز الفصل على مقدمة الناتج المحلي الإجمالي في الإحصاءات الوطنية. أعتقد أن إجراء تحليل أكثر تفصيلاً لمناقشات الاقتصاديين حول تعريف هذا

بدءاً من صعود نموذج النمو في الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي، واستمراراً حتى يومنا هذا، يعد كتاب «الخطأ في قياس التقدم»، أول كتاب عن عدد لا يحصى من المفكرين، الذين جادلوا ضد النمو، والطريقة التقليدية، التي تم بها قياس التقدم وتحديده. بالنسبة لنقاد النمو، كان التشكيك في معنى وقياس النمو خطوة أولى ضرورية لخلق عالم أكثر عدلاً، ومساواة واستدامة. جادل هؤلاء النقاد بأن التركيز على النمو وحده لن يحل المشكلات الاجتماعية والسياسية والبيئية، وطرحوا طرقاً بديلة لتحديد وقياس التقدم البشري. في المشهد السياسي العالمي اليوم - الذي يتسم بتفاوتات واسعة في السلطة والثروة وجعلها أكثر خطورة بسبب حالة الطوارئ المناخية العالمية - فإن الأفكار التي قدمها هؤلاء النقاد السابقون للنمو، يتردد صداها بصوت عالٍ أكثر من أي وقت مضى. استقطب النمو الاقتصادي العديد من القادة السياسيين؛ لأنه سمح لهم بتجنب معالجة المفاضلات السياسية والصراع الطبقي. لقد دعم الخيال القائل بأن البشر منفصلون بطريقة ما عن «الطبيعة»، غير البشرية، متجاهلاً الروابط الحميمة والكثيفة بين الاثنين. من أجل خلق مجتمع عادل ومنصف حقاً، كما يقول ماسكورا، نحتاج إلى فهم واضح لاحتياجاتنا الجماعية التي تتجاوز النمو وتعريفات أكثر شمولية للتقدم تتجاوز المقاييس الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي. يقدم ستيغن جيه ماسكورا، الأستاذ المشارك في مدرسة هاملتون لونغار للدراسات العالمية والدولية، جامعة إنديانا (الولايات المتحدة الأمريكية)، من منظور تاريخي، تاريخ فكرة الناتج القومي الإجمالي (GNP)، منذ إنشائها في الثلاثينيات حتى نهاية القرن العشرين. يخصص الكتاب كيفية استخدام الناتج



أجرى الناتج الإجمالي القومي، وبذل جهود لتحديدها كمياً. هذه المواقف هي دليل ضمني على حقيقة أن قرار تضمين أو استبعاد مخرجات بعض الأنشطة من المنتج الوطني، هو قرار محمّل بالقيمة. عنصر آخر، لم تتم مناقشته في الكتاب، مهم أيضاً. قرار تضمين بعض الأنشطة في تقدير الناتج القومي الإجمالي مدفوع أيضاً بالظروف العملية. وبالتالي، فإن عدم تضمين العمالة غير المأجورة في الناتج القومي الإجمالي، والناتج المحلي الإجمالي هو أيضاً نتيجة حقيقة أن قياسها سيكون صعباً للغاية، وسيخضع لمناقشات لا مفر منها. توضح هذه الصعوبات العملية لقياس العمالة غير المأجورة والتدهور البيئي لماذا؟ على الرغم من الاعتراضات الهامة التي نوقشت في جميع أنحاء الكتاب، فإن مفهوم الناتج المحلي الإجمالي، في تعريفه الفعلي، قد حافظ على مكانته المركزية في الإحصاءات الاقتصادية.

ختاماً، يمكن القول بأن الناتج القومي الإجمالي، هو مقياس مألوف لحجم الاقتصاد، والتغير في الناتج القومي الإجمالي هو مقياس مألوف لمعدل النمو الاقتصادي. لكن القرارات المتعلقة بما يجب تضمينه في الناتج القومي الإجمالي، وكيفية تقييم هذه المكونات تدور حول كيفية تصور النشاط الاقتصادي، من قبل علماء الاجتماع، والإحصائيين المسؤولين عن بناء المقياس. يتبع ماسكورا نشأة الفكرة ومسارها على مدار القرن العشرين. يوضح كيف شجع اختراع GNP على التركيز على النمو الاقتصادي الكلي كهدف للسياسة الاقتصادية، ويصف الخط الطويل من المتشككين الذين انتقدوا GNP لإهمالهم العمل غير السوقي، وتجاهل توزيع الدخل، والفشل في حساب استنفاد الموارد والبيئة. التدهور، والتركيز على الإنتاج بدلاً من رفاهية الإنسان أو سعادته. وبذلك يخرج القارئ مقتنعاً أن الناتج القومي الإجمالي، على الرغم من أنه مؤشر موجز غير كامل لحالة الاقتصاد، ويلعب دوراً كبيراً في المفاهيم المعاصرة للسياسة الاقتصادية والأداء.

اسم الكتاب: الخطأ في قياس التقدم: النمو الاقتصادي ونقاده

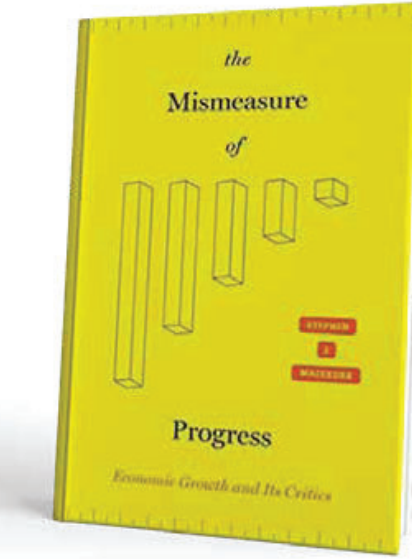
المؤلف: ستيفن جيه ماسكورا

دار النشر: مطبعة جامعة شيكاغو

اللغة: اللغة الإنجليزية

سنة النشر: 2020 م

* كاتب عماني



الفصل السادس مخصص للمناقشات حول الناتج القومي الإجمالي في نهاية القرن العشرين. يبحث الفصل في بعض المقاييس البديلة للرفاهية، مثل مؤشر التنمية البشرية (HDI)، ومؤشر التقدم الحقيقي (GPI) والسعادة الوطنية الإجمالية. من بين هؤلاء، حقق المؤشر الأول فقط أهمية معينة كمقياس للتنمية. ويبحث هذا الفصل أيضاً في كيفية اعتبار النمو الاقتصادي، في السبعينيات، في البلدان المتقدمة، هدفاً رئيسياً للسياسة الاقتصادية. يقدم الجزء الأخير من الفصل نظرة عامة سريعة على الجهود المبذولة لمراعاة التدهور الطبيعي، والعمل غير المأجور في الناتج المحلي الإجمالي. من الأحداث المهمة في تاريخ النمو الاقتصادي الانتقال من الناتج القومي الإجمالي، إلى الناتج المحلي الإجمالي، كمقياس مركزي للنشاط الاقتصادي لبلد ما. هذه الحلقة تستحق معالجة أكثر حذراً.

يوضح ماسكورا أن اختيار الناتج القومي الإجمالي كمفهوم رئيسي لقياس مستوى النشاط الاقتصادي لبلد ما له عواقب وخيمة. إن اختيار استخدام بعض المفاهيم وجمع بعض البيانات ليس محايداً، ولكنه يأتي مع مجموعة من الافتراضات حول ما هو مهم للمجتمع ولتمييز تقدمه. على سبيل المثال، كما يوضح المؤلف، جادل كوزنتس، أحد مؤسسي مفهوم الناتج القومي الإجمالي، بأن الإنفاق على التسليح لا ينبغي اعتباره جزءاً من الناتج القومي الإجمالي، حتى لا يمنح الحكومات حافزاً ضاراً لزيادة الإنفاق العسكري. وفي الوقت نفسه، يرى بعض الاقتصاديين أنه ينبغي احتساب عمل المرأة المنزلي بدون

تتضمن البعد الفيزيائي الحيوي للحياة. تم عرض وجهة نظره وآراء مماثلة أخرى بإيجاز في الجزء الأخير من الفصل. يؤدي الرأي القائل بأن الاقتصاد جزء لا يتجزأ من العالم الطبيعي إلى إنشاء نظام اقتصادي جديد: الاقتصاد البيئي.

يركز الفصل الرابع على الحركة ضد نموذج النمو الذي نشأ في «حدود النمو»، وهو تقرير مؤثر للغاية بتكليف من نادي روما وتم نشره في عام 1972، والذي يُجادل بأن العالم يحتاج إلى تغيير كبير في استهلاك الموارد، من أجل تجنب الانخفاض في عدد السكان والقدرة الصناعية. يوضح ماسكورا كيف أدى نموذج النمو إلى زيادة هائلة في استخدام الطاقة، وكيف سيؤدي النمو السكاني القوي إلى الاستهلاك المفرط والتلوث. يستنتج بعض الاقتصاديين أن الحل الوحيد هو الانتقال إلى نظام يركز على الاستقرار والحفظ. ويذكرون أن هناك حاجة إلى نظام حكم دولي جديد لإنشاء نظام أكثر إنصافاً، حيث يمكن لجميع الناس الاستفادة من التنمية الاقتصادية.

الفصل الخامس يناقش بعض المقترحات لتحسين الناتج القومي الإجمالي كمؤشر اقتصادي. يناقش القسم الأول كيفية استخدام بعض المؤشرات، لأن الناتج القومي الإجمالي ليس مؤشراً جيداً لنوعية الحياة. تم تصميم مؤشرات جودة الحياة هذه لتكمل بدلاً من أن تحل محل الناتج القومي الإجمالي. المشكلة الرئيسية في هذه المؤشرات، هي أنها لا تبدأ من توصيف متفق عليه لنوعية الحياة. يصعب تحقيق مثل هذا التوصيف، وهذا هو السبب الرئيسي لعدم اتباع هذه المؤشرات بعناية واعتبارها مثل الناتج القومي الإجمالي. ومع ذلك، فإن استخدام بعض مؤشرات جودة الحياة لا يمثل اعتراضاً جاداً على الناتج القومي الإجمالي: إذا لم نطلب الكثير من مؤشر واحد، فيمكننا قبول أن المؤشرات الأخرى يمكن أن تكون مفيدة أيضاً. يفحص القسم الثاني من الفصل الحلول التي تم اقتراحها لدمج العمالة غير المأجورة. هذا مهم ليس فقط لأن الصيغة القياسية تقلل من الناتج القومي الإجمالي، ولكن أيضاً لأن النمو الاقتصادي يزداد بشكل مصطنع عندما يتم استبدال العمل غير المأجور بالكفاف بالعمل المأجور. في الوقت نفسه، فإن دمج العمالة المنزلية في الناتج القومي الإجمالي يعني علامة على الاعتراف بالنساء، اللاتي يقمن بمعظم هذا النوع من العمل. يتعامل القسم الأخير مع بعض المحاولات لدمج التلوث، واستخدام الموارد في حساب الناتج القومي الإجمالي.